النفط الكويتي ينخفض إلى 52,17 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 28 سنتا في تداولات يوم الجمعة الماضي ليبلغ 52,17 دولارا مقابل 52,45 دولارا للبرميل، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس.

بقيمة تخطت ملياري دينار من إجمالي 3,9 مليارات دينار

5 أسهم استحوذت على أكثر من نصف سيولة البورصة في 2018

■ «بيتك» و«الوطني» استحوذا على 32٪ من إجمالي سيولة العام

■ «المدار» الأعلى ارتفاعاً بنسبة 565٪.. و«أعيان» الأكثر تداولاً

شريف حمدي

استحوذت اسهم 5 بنوك وشركات على أكثر من نصف السيولة التي تم ضخها في البورصة الكويتية على مدار عام 2018، والبالغة قيمتها 3,9 مليارات دينار، حيث حظيت هذه الأسهم الخمسة بسيولة تخطت ملياري دينار.

وبدا جليا أن هذه الأسهم كلها مدرجة بالسوق الأول الذي كان محط اهتمام كل الشرائح التي تتعامل بالسوق خلال العام الذي شارف على الانتهاء خاصة المحافظ والصناديق الأجنبية في ظل تفعيل ترقية بورصة الكويت إلى مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة على مرحلتين، الأولى في سبتمبر الماضي والثانية في ديسمبر الجاري، وحظيت أسهم هذا السوق بسيولة أجنبية تلامس المليار دولار، على اعتبار ان هناك جزءا من السيولة الأجنبية كان من نصيب سهمين من أسهم السوق الرئيسي.

ورصدت «الأنباء» أكثر الأسهم التي استحوذت على السيولة في 2018، فضلا عن الأسهم التي شهدت أعلى زيادة سعرية على مدار العام، وكذلك الأسهم الأكثر نشاطا من حيث الكمية المتداولة، بالإضافة إلى الأسهم الأكثر انخفاضا، وذلك استنادا لتقرير شركة كامكو للاستثمار،

وكانت كما يظهر من خلال الانفوغراف المرفق كالتالي:

● حظي سهم «بيتك» بأعلى سيولة خلال 2018 بقيمة تقدر بـ 640 مليون دينار تمثل نحو 16,5٪ من الإجمالي.

● حل سهم «الوطني» ثانيا من خلال سيولة بنحو 635 مليون دينار تمثل 16,2٪ من القيمة الإجمالية.

● جاء سهم «زين» ثالثا بقيمة قريبة من 380 مليون دينار تشكل 9,7٪ من الإجمالي.

● سهم «أهلي متحد» جاء في المرتبة الرابعة من حيث الأسهم الأكثر استحواذا على السيولة بقيمة 225 مليون دينار تشكل 5,7٪.

● خامسا حل سهم «اجيليتي» بقيمة 215 مليون دينار تشكل 5,5٪ من إجمالي القيمة.

الأكثر ارتفاعا

● جاء سهم «المدار» على رأس قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعا من حيث السعر خلال 2018 بنسبة 565٪ تقريبا.

● حل ثانيا سهم «السفن» بزيادة سعرية تخطت 100٪، وكان نشاط السهم لافتا خاصة في الأشهر الأخيرة من العام الحالي.

● سهم «أموال» حل ثالثا من حيث الارتفاع في السعر السوقي بنسبة 85٪ تقريبا.

● سهم «يونيكاب» حل في المرتبة الرابعة بارتفاع بلغت نسبته 80٪.

● في المرتبة الخامسة جاء سهم «المعامل» بمكاسب سوقية تخطت 60٪.

الأكثر انخفاضا

● تصدر سهم «ريم» الأسهم الأكثر تراجعا على المستوى السعري خلال العام بنسبة 64٪.

● تلاه سهم «ايفا فنادق» بنسبة تراجع 51٪.

● ثم حل ثالثا سهم «الراي» بنسبة تراجع 50٪ تقريبا.

● في المرتبة الرابعة حل سهم «دانة الصفاة» بتراجع 45٪.

● خامسا حل سهم «اجوان» بتراجع سعري بلغ 42٪.

الأكثر تداولاً

● في صدارة الأسهم الأكثر تداولا جاء سهم «أعيان للاستثمار» بتداول أكثر من 1,1 مليار سهم على مدار العام.

● جاء سهم «أهلي متحد» ثانيا بتداول 1,095 مليار سهم.

● ثالثا جاء سهم «بيتك» بتداول 1,090 مليار سهم.

● في المرتبة الرابعة جاء سهم «الإثمار» بتداول 1,08 مليار سهم.

● في المرتبة الخامسة حل سهم «زين» بتداول نحو 830 ألفا من أسهمه على مدار العام.

انفوغراف (شريف حمدي)

كشف حساب إنجازات وإخفاقات قطاع النفط في 2018

بهبهاني: لماذا لا يحل التناقض بين صلاحيات وزير النفط والرئيس التنفيذي لـ «البترول» الآن؟

أحمد مغربي

قال الخبير والاستشاري النفطي د.عبدالسميع بهبهاني ان اهم عقبة تواجه القطاع النفطي هي تسيس المناصب التنفيذية والتي سببت خيبة امل لكثير من الشباب والكفاءات العالية التي يتمتع بها العاملون بالنفط، مشددا على ضرورة حل التناقض بين صلاحيات الوزير والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، حيث ان سبب فشل المشاريع هو التناقض في الصلاحيات الادارية والفنية.

وذكر بهبهاني في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» حول توقعاته لاداء القطاع النفطي المحلي خلال 2019، أن الحديث عن تقييم القطاع النفطي يشمل الجانبين المحلي والعالمي، فمن الناحية العالمية تنتج الكويت 2,7 مليون برميل يوميا بقدرة احتياطية تقدر بحوالي 3,2 ملايين برميل يوميا ولها خطة انتاجية تقدر بحوالي 4,75 ملايين برميل يوميا في 2040 من خلال تطوير آبار موجودة واخرى استكشافية.

وأشار الى ان الكويت ملتزمة بقرار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) في خفض الانتاج الذي يبدأ سريانه مطلع العام المقبل، حيث ستخفض دول «اوبيك» 800 الف برميل يوميا، موضحا ان هناك عاملين اساسيين في تقييم سير استراتيجية القطاع النفطي خلال 2019 وهما تقلبات اسعار النفط الكبيرة القادمة وعوامل الضغط الجيوسياسي.

كشف حساب

وفي كشف حساب حول الانجازات التي تحققت خلال 2018، اشار بهبهاني الى ان اهم ما تحقق هو انتاج وتصدير اول شحنة تجريبية من النفط لتسويق النفط الخام في نهاية العام 2019.

وذكر ان «نفط الكويت» ماضية في تطبيقات الانتاج الثنائي والثلاثي في بعض حقول شمال الكويت، بالاضافة الى ابتداء انتاج المنطقة المقسومة البرية والبحرية، مضيفا: «لست متفائلا من هذين المصدرين ان يكونا اضافة في العام 2019، حيث إن تأهيل المنطقة البحرية والبرية عبئ مالي ثقيل».

الوقود البيئي

وحول مشاريع التكرير التي بدأتها الكويت قبل فترة في إنشاء مشروع الوقود البيئي، ذكر بهبهاني انه يفترض تكرير 400 الف برميل من مشتقات الوقود البيئي الخالي من الكبريت ومن الشوائب من مصفاتي الاحمدي وميناء عبدالله، متوقعا تأخر التشغيل التجاري للوقود البيئي إلى نهاية العام 2020، وبذلك تضيع «مؤسسة البترول» فرصة التحوط في تقلبات اسعار النفط الخام القادمة هبوطا حيث ان هامش المشتقات عن الخام قد وصل في العام 2017 من 5 الى 15 دولارا للبرميل.

وذكر ان مشاريع شركة «كوفبيك» الخارجية لزيادة مستويات الانتاج من 129 الف برميل يوميا الى 150 ألف برميل يوميا تتطلب الحصول على تمويل ضخم يصل الى 1,1 مليار دولار يفترض الحصول عليه في العام 2019.

وقال ان مشروع انشاء مرافق لاستيراد الغاز المسال في منطقة الزور لانتاج 1 مليار قدم مكعبة من الغاز ومخطط له ان يبدأ في نهاية العام 2019 سيمكن الكويت من ان تصبح الدولة الاولى في الشرق الاوسط وافريقيا في تكسير الغاز المسال.

هل ستخمد النار في القطاع النفطي مع تعيين وزير نفط جديد ورئيس تنفيذي لمؤسسة البترول؟ 2019.. ستكون حبلى بالمفاجآت

مع نهاية 2019.. الكويت سيصبح لديها 4 أنواع من النفط للتصدير

منشآت الغاز في الزور ستمكن الكويت من أن تصبح الدولة الأولى بالشرق الأوسط وأفريقيا في تكسير الغاز المسال

«أرقام كابيتال»: الميزان التجاري للكويت الأكثر تأثراً بانخفاض أسعار النفط

الموازنة الكويتية تحقق عجزاً في 2019.. إذا استمر النفط عند 50 دولاراً

علاء مجيد

تبقى ميزانية الكويت وميزانها التجاري في العام 2019 رهن أسعار النفط المتقلبة بشدة وبسبب تلك التقلبات وضعت أبحاث أرقام كابيتال سيناريوهات لتوقعاتها للعجز أو الفائض المالي للكويت خلال السنة الجديدة وكذلك لحسابها الجاري.

وتوقعت «أرقام كابيتال» ان يصل فائض الموازنة الكويتية إلى 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 في حالة وصول النفط في المتوسط خلال العام الجديد الى 70 دولارا، فيما ينخفض الفائض الى 7٪ مع انخفاض المتوسط الى 60 دولارا للبرميل فيما يبدأ العجز مع مستويات 50 دولارا للبرميل فأقل.

وبحسب التقرير، تكون الكويت أكبر الدول الخليجية استفادة من ارتفاعات النفط في حالة الوصول لمستويات 70 دولارا في المتوسط خلال العام، حيث تحقق مع تلك المستويات 4 دول خليجية فقط فائضا ماليا بصدارة الكويت تليها قطر بنسبة 9٪ من الناتج المحلي، فيما تحقق كل من الإمارات وعمان فائضا ضئيلا أقل من 2٪ من الناتج المحلي بينما تحقق باقي الدول مع أي أسعار أقل من 70 دولارا للبرميل.

حساسية الميزان التجاري للنفط.. مرتفعة جداً

وفي المقابل، أكد التقرير ان الميزان التجاري الكويتي هو الأكثر حساسية بين باقي اقتصادات دول الخليج وتأثرا بانخفاض أسعار النفط، حيث توقع التقرير ان يصل عجز الحساب الجاري الكويتي في حال وصول متوسط أسعار النفط الى 40 دولارا للبرميل في العام 2019 إلى ما يزيد على 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويصل الى 0,5٪ فقط عجز من الناتج المحلي في حال وصول الأسعار لمستويات 50 دولارا، بينما يتحول الى فائض مع 60 دولارا للبرميل ويكون الأكبر بين كل الاقتصاديات الخليجية في حالة الوصول الى مستويات 70 دولارا للبرميل.

إذا وصل النفط لـ 40 دولاراً فسيصل عجز الحساب الجاري لـ 8٪ من الناتج المحلي

الاقتصاد سينمو 2,5٪ في العام المقبل وليس كما توقع صندوق النقد بـ 4٪

وبالنظر الى باقي الدول الخليجية فحتى مع وصول متوسط أسعار النفط في 2019 الى مستويات 40 دولارا يبقى الميزان التجاري لكل من قطر والإمارات محققا فائضا فيما يكون عجز الحساب الجاري السعودي أقل من 5٪ من الناتج المحلي. وتعكس تلك التوقعات حالة الاعتماد الكبيرة للاقتصاد الكويتي على تصدير النفط وتراجع مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للكويت، حيث تشير التقديرات الى ان أكثر من 80٪ من الإيرادات الحكومية نفطية وأكثر من 90٪ من صادرات الكويت نفط خام وهيدروكربونات.

ناتج محلي هيدروكربوني

أكد التقرير ان الناتج المحلي الإجمالي للكويت الأكثر بين الاقتصاديات الخليجية اعتمادا على المنتجات الهيدروكربونية، حيث تصل نسبة اعتماده الى النصف من الناتج المحلي، متوقعا ان تصل تلك المساهمة الى 25٪ في حالة خفض الإنتاج وفي ظل تراجع أسعار النفط المستمرة نتيجة لانخفاض حجم الناتج المحلي ونسبة المساهمة

وحلت قطر كثاني الدول الخليجية اعتمادا على الهيدروكربونات والتي تمثل 47٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن التقرير توقع ان تزيد تلك المساهمة مع خفض أوبيك للإنتاج في ظل اعتمادها على الغاز الطبيعي بشكل كبير مقارنة بإنتاج النفط الخام، وفي المركز الثالث خليجيا حلت السعودية، حيث تمثل الهيدروكربونات قرابة 43٪ من الناتج المحلي للمملكة تليها عمان بنسبة 40٪، فيما جاءت الإمارات والبحرين في آخر القائمة بنسبة مساهمة للهيدروكربونات بـ 30٪ و18٪ على التوالي.

نمو اقتصادي أقل من التوقعات

توقعت «أرقام كابيتال» ان يحقق النمو الاقتصادي للكويت معدلات اقل من التي أعلن عنها صندوق النقد الدولي من قبل، حيث ذهبت تقديرات «أرقام كابيتال» الى تحقيق الناتج المحلي الاجمالي للكويت نموا بنسبة تقارب 2,5٪ مقارنة بتقديرات صندوق النقد الدولي التي وصلت الى قرابة 4٪ في آخر تقديرات الصندوق.

وتوقع «أرقام كابيتال» بانخفاض النمو الاقتصادي سيطر على توقعاته لاقتصاديات دول الخليج كافة وليست الكويت وحدها فيما عدا قطر التي توقع لها ان تحقق نموا اقتصاديا يفوق توقعات صندوق النقد الدولي.